



ترحيب بقرار الأمم المتحدة مع استمرار الانتهاكات في القدس المحتلة

27.07.2019 - فلسطين المحتلة

في ضوء ما يمر به شعبنا الفلسطيني بشكل عام والنساء والأطفال بشكل خاص من انتهاكات مستمرة وممنهجة يمارسها الاحتلال الاسرائيلي مخالفة للأطر والمعاهدات الدولية، ومع استمرار سياسة هدم البيوت وتشريد العائلات الفلسطينية والتهجير القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس؛ يأتي قرار الأمم المتحدة حول وضع المرأة الفلسطينية، الذي أقر بتأييد من 40 دولة، معتبراً الاحتلال الإسرائيلي عقبة أساسية في وجه المرأة الفلسطينية، وعائقاً في سبيل تقدمها وحصولها على أبسط حقوقها والتي تكفلها القوانين الدولية. وكان القرار أكد على ضرورة توفير الحماية للشعب الفلسطيني وتوفير الدعم للمرأة الفلسطينية اللاجئة والقبعة تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.

من هنا ترحب جمعية المرأة الفلسطينية للتنمية بهذه الخطوة التي تعكس التزاماً بالقانون الدولي الإنساني، وتقدر عالياً الجهد التعبوي الذي قامت به بعثة فلسطين في الأمم المتحدة وبشكل خاص السيد رياض منصور، كون هذا الاقتراح يقدم لأول مرة من الدولة الفلسطينية وبشكل مباشر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة دون المرور بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، كما جرت العادة. وتشدد الجمعية على أهمية تكثيف الجهود الوطنية لمواجهة إجراءات الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية عبر ترسيخ الصمود، وإحقاق المساواة التامة وفق اتفاقية السيداو، والعمل الفوري على إصدار قانون حماية الأسرة من العنف وقانون أحوال شخصية فلسطيني ينفذ فلسفة ومبدأ التبعية والاستبعاد للمرأة، فالأمن والسلام أعمدة أساسية في بناء الحرية التي لا يمكن تجزئتها.

وفي هذا السياق قال منصور، الممثل الفلسطيني في الأمم المتحدة، "إن المرأة الفلسطينية في مخيم اللاجئين تصنع بيدها مستقبلاً أفضل لأطفالها، وفي غزة تحت الحصار تكون هي النور لعائلتها، وهي المأوى في صور باهر بعد فقدان العائلة لبيتها، وهي الطفلة الفلسطينية في القدس التي ترسم أفقاً لا يمكن للجدار احتجازه... هي القاضية والطالبة والمعلمة والصحافية والمزارعة والنقابية والمدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية والبرلمانية والرياضية وصانعة السلام".

ومن جهة أخرى يتصادف هذا القرار مع بدء حملة انتهاكات واسعة على العائلات الفلسطينية في حي واد الحمص في القدس المحتلة، استهدفت فيها قوات الاحتلال 16 بناية سكنية تضم أكثر من مئة شقة ومنزلاً فلسطينياً بالقرب من جدار الفصل العنصري، والذي يخالف بدوره الميثاق الدولية. ووفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وصل عدد المنشآت الفلسطينية التي هدمها الاحتلال في القدس إلى 193 منشأة حتى شهر نيسان 2019، وهذا عدد يفوق إجمالي ما هدمه الاحتلال خلال عام 2018 في المدينة¹.

وعليه نطالب مجلس الأمن بإنفاذ أدوات العدالة الدولية وفي مقدمتها كافة القرارات التي تتعلق بالحقوق في الأمن والسلام العادلين للمرأة، مع اقتراب الذكرى العشرين لإصدار مجلس الأمن للقرار 1325 والمتعلق بأمن وحماية المرأة وبالاستناد إلى الوقاية والحماية والمشاركة للنساء في دول تشهد صراعات واحتلال كما في حالتنا الفلسطينية. وتماشياً مع القانون الدولي نطالب بضرورة محاسبة الاحتلال على سياسية العقاب الجماعي التي ينتهجها بحق شعبنا، وعلى الانتهاكات التي يرتكبها بحق الفلسطينيين والفلسطينيات في ظل نكبة شعبنا المستمرة، كما نطالب برفع قضية هدم المنازل في واد الحمص إلى محكمة الجنايات الدولية.

¹ <https://www.ochaopt.org/content/record-number-demolitions-including-self-demolitions-east-jerusalem-april-2019>